الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

27 مايو/أيار 2021

مذكرة معلومات أساسية:

"الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات
وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19:
ماذا حدث في الاثني عشر شهرا الماضية (منذ الاجتماع المشترك الأخير للمجالس التنفيذية)"

1- مقدمة

تمثل جائحة كوفيد-19 أزمة عالمية حاسمة في عصرنا، إذ ترتبت عليها عواقب صحية واجتماعية واقتصادية مدمرة. فبحلول مايو/أيار 2021، كانت الجائحة قد تسببت بوفاة أكثر من ثلاثة ملايين شخص بصورة مباشرة إلى جانب حالات أخرى لا تعد ولا تحصى نتيجة تعذّر الوصول إلى الخدمات الأساسية، وبما يزيد عن 140 مليون إصابة مؤكدة في جميع أنحاء العالم. وقد أخذ الأمن الغذائي يتدهور، والجوع يزداد. وهناك 957 مليون شخص لا يستهلكون كميات كافية من الغذاء، بينما تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 270 مليون شخص يعانون من أزمة جوع حادة، وأن نحو 500 مليون شخص قد خسروا أعمالهم مما أدى إلى انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.5 في المائة. كما سيخلّف استمرار توقف الخدمات بسبب القيود الناشئة عن جائحة كوفيد-19 آثارا طويلة الأمد على الأشخاص الأكثر ضعفا. وتسببت الجائحة بالفعل في أكبر تعطيل للتعليم في التاريخ، حيث تعرّض ملايين الطلاب لانقطاعات في التعلم تؤثر على المدى الطويل على تنمية المهارات والآفاق الاقتصادية. وهناك ما يقرب من 370 مليون طفل لا يتناولون وجباتهم المدرسية بسبب إغلاق المدارس. كما أدّت الجائحة إلى تراجع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما على صعيد الفقر المدقع، والعمالة، والصحة، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعنف ضد النساء والفتيات.

وفي ضوء ما تقدَّم، تشتد الحاجة أكثر من أي وقت مضى للوحدة والتماسك عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وطوال عام 2020 وخلال الأشهر التي انقضت من عام 2021، أنشأت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أطر استجابة وآليات تمويل من أجل تعزيز نظم الرعاية الصحية الوطنية وإنقاذ الأرواح. وفي الوقت نفسه، مكّن إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، المدعوم بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من تقديم استجابات منسقة ومتكاملة للمساعدة في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والاستعداد للتعافي منها. وتُبيّن مذكرة المعلومات الأساسية هذه، من خلال الأمثلة في الغالب، كيفية عمل الوكالات الست معا ومع باقي منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء.

وسيجلب المستقبل في جعبته تحديات جديدة. وهناك تحديات لا مثيل لها على المستويين العالمي والوطني تطرحها المهمة الجسيمة المتمثلة في تحقيق التعافي المستدام والشامل والمرن من جائحة كوفيد-19، بما يتماشى مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. ومع نشر لقاحات كوفيد-19، يجب أن تستمر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز قدرة نظم الرعاية الصحية والتصدي للتحديات المتعلقة بالتردد في أخذ اللقاحات والإنصاف في الحصول عليها وتوزيعها. كما يجب علينا أن نضمن أن تتمحور جهود التعافي حول الناس، وأن تراعي المنظور الجنساني، وأن تستند إلى حقوق الإنسان، مما يخفف من آثار الجائحة على الأشخاص الأكثر ضعفا. وإنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية

العالمي ثابتون في التزامهم باتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة ليس فقط لمواجهة التحديات، ولكن أيضا للمساعدة في التعافي المستدام والعادل ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع عدم السماح بتخلُّف أحد عن الركب.

وتدرك منظومة الأمم المتحدة دورها القيادي الأساسي في المجتمع الدولي لتحقيق الاستجابات العالمية بفعالية للتمكن من ضبط تفشي جائحة كوفيد-19 واحتوائها والعناية بأمر الروابط المتبادلة الحاسمة بين الصحة، والتجارة، والتمويل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشدد اتفاق التمويل على أهمية التمويل المرن والقابل للتنبؤ والجيد لكي تتمكن منظومة الأمم المتحدة من أداء هذا الدور بفعالية ومن تلبية المتطلبات الإضافية للجائحة.

2- بعد مرور عام على بداية جائحة كوفيد-19، ما هي الدروس الأعم التي يمكن أن نتعلمها من الاستجابة للجائحة والتي يمكن أن يسترشد بها التعافي؟ وكيف مكّن العمل المشترك لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، المدعوم بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من تقديم استجابات منسقة ومتكاملة تشمل معالجة الأبعاد الجنسانية للجائحة وتضمن أن يكون الأشخاص الأكثر ضعفا في موضع الصدارة في جهود منظومة الأمم المتحدة كيلا يتخلَّف أحد عن الركب؟

وترد فيما يلي أمثلة مختارة توضح الإجابات على الأسئلة، بما يشمل جميع الوكالات وكل المناطق والمجالات المواضيعية.

أمثلة رئيسية على الجهود المشتركة

كان العمل معا في اثنتي عشرة وكالة واثنتين من المنظمات غير الحكومية الدولية لتأمين الوصول إلى إمدادات مستمرة ومستدامة من معدات الوقاية الشخصية بأسعار معقولة أمرا بالغ الأهمية لحماية صحة العاملين في الخطوط الأمامية أثناء تفشي كوفيد-19.[1] ولمواجهة تعطل سلسلة الإمداد، تعاونت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المهتمة من أجل تلبية الطلب على الإمدادات الأساسية ولدعم البلدان ذات القدرة الشرائية المحدودة لتمكينها من الحصول على تلك الإمدادات. ومن خلال الخدمات المشتركة لمواجهة كوفيد-19، تم تقديم الدعم إلى 436 منظمة حتى الآن من خلال ما يلي: استخدام 565 1 رحلة جوية لنقل الركاب؛ ونقل 563 29 مسافرا إلى 68 وجهة؛ وشحن 333 148 مترا مكعبا من البضائع. وتولّى قيادة الاستجابة الموسعة مركزُ المشتريات في كوبنهاغن حيث تعمل وكالات الأمم المتحدة للحصول على الإمدادات وشرائها والتعاقد عليها، واستعان في ذلك بفريق من الخبراء. وقام خبراء ضمان الجودة من ثماني وكالات بتقييم الشركات والمنتجات، وهو ما شمل استعراض ما يقرب من 400 بند من أجل ضمان الجودة والسلامة والأداء المقبول. ومن أصل ذلك، تم توقيع 15 اتفاقا من الاتفاقات الطويلة الأجل تغطي 34 منتجا من معدات الوقاية الشخصية. وكانت هذه الاتفاقات محورية لتحقيق الاستقرار في سلسلة الإمداد، وتوفير الأمن، وتسهيل التخطيط والتنبؤ. وساعد هذا التعاون بين الوكالات على ضمان وصول البلدان إلى المنتجات التي تحتاجها من أجل الاستجابة للجائحة واستمرار تشغيل نظم الرعاية الصحية.

وفي **الكاميرون**، وبتمويل يزيد على 27 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشراء المعدات والإمدادات الحيوية لمساعدة جهود استجابة هذا البلد للجائحة. وفي **كمبوديا**، وبتمويل من البنك الدولي وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف، اشترى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما تزيد قيمته على 6 ملايين دولار أمريكي من الإمدادات الطبية للحكومة.

[1] جمَّعت الوكالات والمنظمات التالية ما لديها من خبرات في مجال المشتريات: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وشعبة السكان بالأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

وبناء على طلب اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، تعاونت 11 وكالة وأنشأت لوحة معلومات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة للمؤشرات الجنسانية لتحريك الاستجابات المجنسنة للجائحة. وكان مرصد كوفيد-19 والمساواة بين الجنسين في مركز البيانات المتعلقة بالمرأة أساسيا لكي يتضمن اقتراح الصندوق الاستئماني تحليلا قائما على الأدلة ومراعيا للمنظور الجنساني. وبدوره، أثبت مرقب الاستجابة الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19، أنه مورد قيّم لرصد الاستجابات الحكومية الرامية إلى التصدي للجائحة ولإبراز تلك التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية.

وأُجري أكثر من 53 استقصاء للتقييم الجنساني السريع حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 بمشاركة وكالات متعددة. وخلّفت البيانات المستخلصة أثرها على السياسات الحكومية في جميع المناطق: ففي **ملديف**، استخدمت الحكومة النتائج لإنشاء خط مساعدة للصحة العقلية ولتشكيل فريق للتعافي من الجائحة في مكتب الرئيس يركز على حماية حقوق النساء والفتيات. وفي **باكستان**، استفادت وزارة شؤون المرأة من النتائج في تصميم استجابة سياساتية للجائحة على مستوى البلد ككل تراعي المساواة بين الجنسين.

وقام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة من جانبه بوضع خطة عمل من خمس نقاط لمساعدة أكثر من 150 جهة مستفيدة حاليا في 71 بلدا وإقليما على تكييف التدخلات، وذلك بناء على مشاورات أجراها الصندوق مع الجهات المستفيدة لتقييم احتياجاتها.

وعملت الوكالات معا لتحسين نتائج صحة المراهقين والأمهات باستخدام التقييمات المشتركة لآثار الجائحة، وبالمواءمة مع خطط الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19، وبناء القدرات وزيادة العمل مع المراهقين والشباب، وتقوية استجابات الشراكات.

- في **الفلبين**، قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة الوطنية في تقييم أثر جائحة كوفيد-19 على الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية.

- في **بوتسوانا**، أطلق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية تقييما لتتبع استمرارية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين الأساسية في البلد. وقد حظي التقييم بدعم المكاتب الإقليمية لجميع الوكالات المعنية، وقدم للحكومة والشركاء توصيات عملية لمعالجة الاختناقات في تقديم الخدمات. كما تم إيلاء اهتمام متضافر لاحتياجات النساء اللاتي غالبا ما يُتركن خلف الركب.

وفي **أوروغواي**، عملت الوكالات بشكل تعاوني لضمان تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا من النساء في سياق الاستجابة المشتركة لجائحة كوفيد-19 وضمان مراعاة المنظور الجنساني ومنظور الإعاقة في خطة فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. ولدعم هذا الهدف، وبدعم تمويلي من مبادرة "شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" المشتركة بين الوكالات، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاورات مع منظمات وشبكات النساء ذوات الإعاقة، تم من خلالها تسليط الضوء على الحاجة إلى الوصول إلى المعلومات والخدمات.

وفي جميع أنحاء إفريقيا، كثفت الوكالات والشركاء الجهود في مجالي الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، جرى في **موزامبيق** تدريب المستشارين على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي عن بُعد، والإحالات إلى الخدمات الصحية، وتعزيز الروابط مع خطوط المساعدة من قبيل "الخط الأخضر" (Linha Verde) فيما يتعلق بالإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وفي **الصومال**، دعم التعاون بين برنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي الحكومة في استحداث سياسة الحماية الاجتماعية للصومال لعام 2019 وخطة تنفيذ الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، نسقت الوكالات والمنظمات فيما بينها لدعم تعزيز قدرات الحكومة في مسيرتها نحو برامج للحماية الاجتماعية تملكها وتنفذها هي بنفسها. وبناء على هذا العمل، ساعدت الوكالات على

التعجيل بإنشاء نظام للحماية الاجتماعية في الصومال لم يكن موجودا من قبل. وقد أظهر هذا بالفعل قيمة مميزة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وسيواصل المساهمة في إحلال السلام والاستقرار.

وفي وقت مبكر من الجائحة، أدرك فريق الأمم المتحدة في **كوسوفو**[2] التحدي المتمثل في الافتقار إلى البيانات لتنوير الاستجابات السياساتية، وسلّم بالحاجة إلى ضمان جمع وتحليل البيانات المتعلقة بوضع المرأة. ولدى فريق الأمم المتحدة في كوسوفو بالفعل فريق مواضيعي أممي معني بالمساواة بين الجنسين يؤدي دوره بنشاط وبفعالية ويضم العديد من الوكالات، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني. ويعني الوجود المسبق لهياكل تنسيق المساواة بين الجنسين أن فريق الأمم المتحدة في كوسوفو قد تمتع في بداية الأزمة بإمكانية جاهزة للوصول إلى الدراية الجنسانية الداخلية والخارجية عبر المجالات المواضيعية، مما مكّن من التركيز بقوة في تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما أتاح للآليات القائمة إدراج المنظور الجنساني بشكل واضح في خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية وفي التحليل المشترك لكوسوفو (وهو تحليل مماثل للتحليل القطري المشترك) وإطار التعاون للفترة 2021-2025.

واستجابة لجائحة كوفيد-19 في **الجمهورية الدومينيكية**، قدمت اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي الدعم للحكومة من أجل توسيع نطاق برنامجَي الحماية الاجتماعية ("Quedate en casa" و"Superate") اللذين يساهمان في كسر حلقة توارث الأسباب الجذرية للفقر بين الأجيال من خلال تسهيل الاستثمار في التعليم والصحة والغذاء على مستوى الأسرة وتنمية القدرات لتعزيز فرص دخول سوق العمل وتعزيز رأس المال البشري لدى أفراد الأسرة. ويتضمن البرنامج تدخلات من قبيل التحويلات النقدية، والمشاركة المجتمعية، والتدريب المهني، وتوزيع المغذيات الدقيقة والأغذية المقواة على الفئات الضعيفة.

وفي حين أن عدد إصابات كوفيد-19 المؤكدة كان منخفضا للغاية في **منطقة المحيط الهادئ**، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية العامة كانت بعيدة المدى. فقد دمّرت الجائحة قطاعات مثل السياحة واقتصاد الخدمات. فعلى سبيل المثال، تشكل السياحة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي **لفيجي**، وقد سجل البلد انخفاضا بنسبة 99 في المائة في عدد السياح الوافدين في عام 2020، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقاد فريق الأمم المتحدة القطري[3] تقييمات الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 لتنوير جهود الاستجابة والتعافي، بما في ذلك العائد الديموغرافي، مع مشاركة الحكومات الوطنية وشركاء التنمية.

الدروس المستفادة

أعدّت الأمم المتحدة أكثر من 150 تقييما من تقييمات الآثار الاجتماعية والاقتصادية القطرية، استنارت بها 119 خطة من خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي تغطي 137 دولة تشملها البرمجة. ولأغراض الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، كلف الأمين العام للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الرائد التقني، وقدمت العديد من الوكالات بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي مساهمات كبيرة في وضع منهجية التقييم وكذلك نشرها على المستوى القطري. واستفادت الوكالات مما لديها من مزايا نسبية على المستوى القطري، ودعمت المنسقين المقيمين في صياغة استجابة الأمم المتحدة. وتضمنت تقييمات الآثار الاجتماعية والاقتصادية وخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية دروسا ورؤى قيمة. وعلى سبيل المثال، أظهرت الاستجابة للأزمة أن الوكالات بحاجة إلى النهوض بقابلية التشغيل المتبادل بين

[2] تُفهم الإشارات إلى كوسوفو وفقا لسياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة الدولية للهجرة.

أدوات التقييم المنفردة والنظم الداخلية لتحسين وتسريع التخطيط والتنفيذ الجماعيين لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة بطريقة هادفة وفي الوقت المناسب.

ولمواصلة حماية رفاه موظفي الأمم المتحدة وتقديم المساعدة الحيوية ودعم مجتمع العمل الإنساني عبر الخدمات اللوجستية، تغلَّب برنامج الأغذية العالمي واليونيسف والشركاء الآخرون على التحديات من خلال الجمع بين الدروس المستفادة من التجارب السابقة، مثل الاستجابة لتفشي فيروس إيبولا، وبين الأساليب والتقنيات المبتكرة والتحول الرقمي. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من إغلاق المدارس أثناء تفشي فيروس الإيبولا في غرب إفريقيا أن ذلك أثَّر على الأداء الدراسي للأطفال وعلى صحتهم ورفاههم بشكل عام. وساعد هذا الدرس في تنوير الاستجابات لجائحة كوفيد-19.

وتتطلب الأنشطة الفعالة والمراعية للمساواة بين الجنسين تركيزا قويا على البيانات والإحصاءات الكافية وذات التوقيت المناسب، مما يقتضي إعطاء الأولوية بشكل كامل لتوفير هذه البيانات والاحصاءات في سياق الاستجابات السياساتية لجائحة كوفيد-19. ويجب عند بداية الأزمة تحديد "الثغرات" في البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعدم السماح بتخلُّف أحد عن الركب. وخلال الجائحة، خسرت النساء عددا أكبر من فرص العمل، كما تحملن نصيبا أعظم من العمل غير المأجور، وعانين من زيادة العنف المنزلي.

3- كيف يمكن لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الاستفادة من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 ومن خطتنا المشتركة في عقد العمل لدعم جهود الاستجابة والإنعاش المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، بما في ذلك من خلال الشراكات وتمويل التنمية؟

يسلط الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 الضوء على مركزية إطار التعاون المنشَّط والاستراتيجي والمرن والموجه نحو النتائج والعمل باعتباره أهم أداة لتخطيط وتنفيذ أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم تنفيذ خطة عام 2030، ويؤكد الحاجة إلى إنعاش مستدام يستطيع الصمود ويركز على الناس ويراعي الاعتبارات الجنسانية ويحترم حقوق الإنسان. وسيكون لتعزيز العمل المشترك بشأن الصحة والتغذية وإجراءات الحماية الاجتماعية واستعادة الوظائف وسبل العيش أهمية حاسمة لتوفير الوقاية من الصدمات المستقبلية وحماية مكاسب التنمية فضلا عن الاستثمارات الموظَّفة.

ويحتاج تمويل التنمية إلى تحالف أوسع يشمل مانحين تقليديين وغير تقليديين ويوفر تمويلا متعدد السنوات وغير مخصص من أجل تعزيز استمرارية تضافر العمل الإنساني والتنمية والسلام ولتوفير إطار موثوق ومستدام لعمليات التنمية بمرور الوقت. كما يتعين على القطاع الخاص أن يُسهم في تنشيط الأسواق والصلات السوقية، ولا سيما في الأسواق المتخلفة والناشئة، بصورة أكثر إنصافا ومراعاة للبيئة وسياقات النزاعات.

وتعكس خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، التي تغطي 137 بلدا، نهجا شاملا ومنسقا تأخذ به أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعمل مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتوفير إطار استجابة مشترك يتماشى مع خطط الحكومات وأولوياتها. وتشير التقديرات إلى أن نحو 56 في المائة من خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية تلقت بعض المدخلات من البنك الدولي، في حين أن 32 في المائة من هذه الخطط تلقى مدخلات من صندوق النقد الدولي. وفي شتى خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية هناك ربط واضح مع عملية إطار التمويل الوطني المتكامل باعتبارها أداة لفهم التمويل الوطني للمشهد الإنمائي.

ويعد الالتزام باستراتيجيات وطنية للتمويل المستدام تشمل ملكية وطنية قوية نقطة دخول أساسية للوكالات لتعزيز تحديد الأولويات الوطنية لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وتستفيد الأمم المتحدة من أصولها الجماعية عبر الوكالات لدعم الحكومات في وضع أطر للتمويل الوطني المتكامل تمكنها من تسهيل التمويل من أجل تعافيها من كوفيد-19. ويستثمر الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة 60 مليون دولار أمريكي في 62 بلدا. وتعمل أكثر من 15 وكالة معا من أجل هذا الجهد بما في ذلك في إطار الشراكة بين صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لتعزيز القدرات الوطنية ونشر دعم المساعدة التقنية. وتشير التقارير الأولية إلى أن 41 برنامجا قطريا قد أرست رابطا بين أطر

التمويل الوطني المتكامل الخاصة بها والتعافي من جائحة كوفيد-19. ويتطلب تشجيع الحكومات على مواءمة تمويلها مع استراتيجيات التعافي الخضراء والمنصفة والقادرة على الصمود ودعمها في هذا المجال بذل جهود مشتركة من جانب الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ونظرا لأن أزمة كوفيد-19 زادت من تسليط الضوء على أهمية توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص الأكثر ضعفا، فقد أتاح الصندوق المشترك فرصة لإعادة تخصيص 20 في المائة من ميزانيات البرامج للتكيف مع الجائحة والاستجابة لها.

وفي **أوزبكستان**، تمثل خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية جهدا مشتركا متسقا مع إطار التعاون. وتعمل 16 وكالة وست مؤسسات مالية دولية[4] على خلق فرص للعمل، وإعادة تدريب العمال المهاجرين والشباب المتضررين على المهارات، وتقديم المعدات الطبية والوقائية، وتوفير المعلومات والخبرة الحيوية للسكان. أما المجالات ذات الأولوية للتدابير المتعددة الأطراف للاستجابة والتخفيف فهي الصحة، والاقتصاد الكلي، والحماية الاجتماعية، وخلق فرص العمل، والتعليم، والتماسك الاجتماعي، والبيانات، والتقييمات. وفي أوزبكستان وحدها، أمّنت المؤسسات المالية الدولية قروضا بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي تقريبا. وتشمل الاستجابات الأخرى التمويل في حالات الطوارئ، والتوجيهات بشأن التعلم عن بُعد، والضمانات التجارية والسلف النقدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم موظفي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية عند نقاط العبور الحدودية، وتوسيع إمكانية الحصول على المياه النظيفة، والاتصالات القائمة على العلم حول الجائحة، والخدمات المتاحة للتخفيف منها واحتوائها، بالإضافة إلى إنشاء فريق فعال متعدد الأطراف يُعنى بإدارة أزمة كوفيد-19 ويعمل على تنسيق الدعم.

وصدرت في سبتمبر/أيلول 2020 الموافقة على إطار التعاون الجديد للفترة 2021-2025 الذي يدمج الدروس والأولويات مع الاستجابة لكوفيد-19. ويركز الإطار على دعم أوزبكستان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية وتعزيز الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان الدولية، في إطار الرؤية الشاملة لمجتمع أكثر عدلا ومساواة وقدرة على الصمود بحلول عام 2030، مع التعافي من آثار الجائحة. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الدعم على المستوى الوطني، أطلقت الأمم المتحدة برنامجين مشتركين وطنيين جديدين: أ) بشأن إطار للتمويل الوطني المتكامل؛ ب) بشأن استجابة شاملة للجائحة موجهة لاحتياجات الأشخاص المعرضين للخطر (تلقى فريق الأمم المتحدة القطري موارد من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة والتعافي من كوفيد-19").

ويقدم **الأردن** مثالا على الاستجابة القوية لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، والرصد والإبلاغ عن النتائج المتحققة على مستوى المنظومة، والتعاون عبر الركائز. وتعتمد خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية في الأردن على إطار التعاون للفترة 2018-2022 وتستكمله. ويتواءم إطار التعاون وخطة الاستجابة مع "رؤية الأردن 2025"، وخطة النمو الاقتصادي، والاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025 التابعة للحكومة، وغيرها من وثائق التخطيط الاستراتيجي الرئيسية.

ويشير إطار التعاون في الأردن إلى أن واحدا من كل سبعة أشخاص في البلاد يعاني من الفقر. ويُعتبر الشباب، والنساء، واللاجئون والمجتمعات المضيفة لهم، والأشخاص في المناطق النائية والمحرومة في الأردن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والعمال المهاجرون، الفئات الأكثر عرضة لخطر التخلِّف عن الركب. وتشير التقييمات الاجتماعية والاقتصادية التي أجرتها الأمم المتحدة إلى أن النساء تأثرن، منذ بداية

[4] ست مؤسسات مالية دولية (مصرف التنمية الآسيوي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) و16 وكالة (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية).

الأزمة، بشكل بالغ في مجالات متعددة، شأنهن في ذلك شأن اللاجئين والعمال المهاجرين المتعاقدين والمجتمعات الفقيرة. كما تأثر العاملون في القطاع غير الرسمي بشدة بالانكماش الاقتصادي وأوجه الضعف الأخرى الموجودة مسبقا.[5]

وفي **بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال**، تدعم اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وشركاء آخرون وزاراتِ الصحة والتغذية كشركاء في الحفاظ على برامج التغذية مع التخفيف من انتشار الفيروس وآثاره السلبية على الأطفال دون سن الخامسة وعلى الأمهات. ونتيجة لذلك، واستنادا إلى التوجيهات العالمية والإقليمية، قامت المؤسسات الوطنية والوكالات والشركاء الرئيسيون بتكييف برامج التغذية القطرية. بالإضافة إلى ذلك، وفي جميع أنشطة التغذية، تم إدراج الرسائل الرئيسية بشأن جائحة كوفيد-19 وهي تُنشر على نطاق واسع على مستوى المجتمعات المحلية ومستوى المرافق الصحية لتوفير حماية أفضل للصحة والحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة وللأمهات.

وفي فبراير/شباط 2019، اعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توصية جديدة رائدة بشأن محور العمل الإنساني والتنمية والسلام بهدف تحسين التنسيق والبرمجة والتمويل دعما للأخذ بنهُج متماسكة وتكميلية وفعالة في السياقات الهشة لتحقيق دعمنا المشترك لإنهاء الحاجة. ومنذ ذلك الحين، التزمت خمس وكالات رسميا بالتوصية، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة. فقد تبنت هذه الوكالات الخمس توصية لجنة المساعدة الإنمائية بشأن محور العمل الإنساني والتنمية والسلام لدعم تحقيق نتائج أفضل، ولا سيما في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع. ولابدّ من النظر إلى الاستجابة للطوارئ في سياق الاستراتيجيات الأوسع على المستوى القطري لبناء القدرة على الصمود وتعزيز الروابط بين التمويل وبرامج العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وبالتعاون مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف، أطلقت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وهيئة الإيرادات القومية في **جنوب السودان** برنامج صندوق الأمم المتحدة المشترك لأهداف التنمية المستدامة لتعزيز آليات الإدارة المالية العامة الوطنية ودون الوطنية. ومن خلال جهود المناصرة المشتركة، تمكن جنوب السودان من تأمين الوصول إلى موارد من مرفق التسهيل الائتماني السريع التابع لصندوق النقد الدولي بنحو 52.3 مليون دولار أمريكي، مع زيادة في المخصصات للقطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والصحة، وثمة مؤشرات حالية في عام التمويل 2021/2020 لزيادة المخصصات لكل من قطاعي الصحة والتعليم ولتخصيص ميزانية لكوفيد-19 تركز على القطاعات الاجتماعية.

وقد قامت مؤسسة "غزة سكاي غيكس" (Gaza Sky Geeks)، وهي جهد مشترك بين "فيلق الرحمة" و"غوغل للشركات الناشئة"، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووزارة الريادة والتمكين، والجهات الشريكة الحكومية والمؤسسية الأخرى، بتنظيم أول هاكاثون افتراضي في **فلسطين**، شمل غزة، والضفة الغربية، ومشاركين من خلفيات مختلفة، وجماعات التكنولوجيا العالمية والمحلية. وهذا الهاكاثون مستوحى من حركة "هاكاثون مواجهة الأزمات" العالمية (#HacktheCrisis) لإيجاد حلول للجائحة والاستجابة لها.

[5] الإطار الاجتماعي والاقتصادي للاستجابة لكوفيد-19 في الأردن، Socio-Economic Framework for COVID-19 Response in Jordan (صدر في يوليو/تموز 2020).